

في واشنطن العاصمة (بتوقيت الساحل الشرقي): ١٠ صباحاً، ٢٠ إبريل ٢٠١٢

الشرق الأوسط: التحولات التاريخية تحت الضغوط

تمر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بفترة تغير غير مسبوقة. ففي بلدان "الربيع العربي"، سجد أن التحولات السياسية والمطالب الاجتماعية الملحة والبيئة الخارجية المعاكسة قد تضافرت لزيادة المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد الكلي في المدى القريب. ورغم احتواء هذه المخاطر خلال ٢٠١١، سنتسم سنة ٢٠١٢ بنفس القدر من الصعوبة نتيجة انخفاض النمو وارتفاع البطالة واستمرار الضغوط المالية والخارجية. وإلى جانب ذلك، فقد تقلص الحيز المتاح لخيارات السياسة في كثير من البلدان، بعد أن أفرطت في السحب من احتياطات النقد الأجنبي والمالية العامة في عام ٢٠١١. وهناك خطر يتمثل في أن هذه التطورات قد تعرقل التحول التاريخي الذي يجري في هذه البلدان، وإدارة هذا الخطر هي مسؤولية دولية مشتركة. ويتعين على بلدان الربيع العربي البدء في مسارها نحو تحديث وتحويل نظمها الاقتصادية. وفي الوقت نفسه فإن المجتمع الدولي مدعو لتقديم الدعم المالي والمشورة الفنية والمشورة على مستوى السياسات، فضلاً عن تعزيز الوصول إلى الأسواق، لدعم برامج الإصلاح المحلية. ومن ناحية أخرى، تستفيد البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط من ارتفاع أسعار النفط. ورغم تركيز النمو خلال ٢٠١١ في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فمن المتوقع أن يشهد مزيداً من الارتفاع وأن يتسع نطاقه في المنطقة خلال ٢٠١٢.

الكساد الاقتصادي وارتفاع البطالة وتآكل الاحتياطات الوقائية

أدت التحولات السياسية في عدد من البلدان إلى حالة من عدم اليقين أثرت على الاستثمار والسياحة والنشاط الاقتصادي الكلي خلال ٢٠١٢. وإلى جانب ذلك، كان على البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تتعامل مع ارتفاع أسعار السلع الأولية وانخفاض النمو العالمي والتداعيات السلبية من منطقة اليورو وداخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ونتيجة لذلك، وبإستثناء المغرب، توقف دخل الفرد عن النمو أو انكمش في هذه البلدان خلال ٢٠١١، وازداد عدد الشباب عاطلين اليوم عما كان عليه قبل سنة.

وقد واجهت الحكومات ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية عن طريق زيادة الإنفاق – بما في ذلك على الأجور ودعم الغذاء والوقود. ونتيجة لذلك، ارتفع عجز المالية العامة (إلى حوالي ٨% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط) وبدأ

الاقتراض الحكومي المحلي في مزاحمة القروض الممنوحة للقطاع الخاص. وضعت أيضا الأوضاع الخارجية، نتيجة السحب من الاحتياطيات الدولية – وهو ما كان أكثر حدة في مصر – وتدهور الجدارة الائتمانية والمؤشرات الأخرى للأسواق المالية.

٢٠١٢ سيكون عاما أصعب

من المحتمل أن يؤدي التحول السياسي الذي طال أمده، وانخفاض النمو العالمي، وارتفاع أسعار النفط إلى انتعاش اقتصادي بطيء يستغرق وقتا أطول من المعتاد، مع استقرار البطالة في أحسن الأحوال عند مستويات مرتفعة. وسوف يكون من الصعب الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي في هذه الظروف، وخاصة نتيجة تخفيض الاحتياطيات الوقائية خلال ٢٠١١.

ومن الضروري اتخاذ إجراءات حازمة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وحماية الفئات الأكثر تأثرا بالهبوط الاقتصادي. ورغم أن الكثير من الإصلاحات الضرورية ستستغرق وقتا لتنفيذها، يمكن، ويجب، اتخاذ الخطوات الأولى على الفور. ويجب على الحكومات السيطرة على الإنفاق (من خلال استهداف أفضل للدعم على سبيل المثال) وتعزيز فعالية شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفقراء والفئات الضعيفة. ويتعين على البنوك المركزية الاهتمام بالحفاظ على الاستقرار الخارجي، وهو ما قد يتطلب مزيد من المرونة في سعر الصرف في بعض الحالات للحد من التعرض للمخاطر الخارجية.

بعض البلدان ستحتاج إلى دعم رسمي

حتى مع الجهود المحلية الطموحة، سيكون الدعم المالي الرسمي ضروريا لمساعدة البلدان على مواصلة مسارها نحو التحول الاقتصادي. ففي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، من المتوقع أن يبلغ إجمالي احتياجات التمويل الخارجي والمالي حوالي ٩٠ مليار دولار و ١٠٠ مليار دولار، على الترتيب، في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن المحتمل ألا توفر أسواق رأس المال سوى جزء من هذه الأموال، وبالتالي فإن الحصول على التمويل الرسمي في حينه سيكون أمرا في غاية الأهمية.

ويلتزم صندوق النقد الدولي بدعم اقتصادات الربيع العربي بالتمويل والمساعدة الفنية والمشورة على مستوى السياسات. فعلى سبيل المثال، وافق الصندوق مؤخرا على قرض لليمن بموجب التسهيل الائتماني السريع، ولا تزال المناقشات جارية مع عدة بلدان أخرى. غير أن موارد صندوق النقد الدولي لا بد من استكمالها بموارد من الجهات المانحة الأخرى.

الانتقال من الاستقرار إلى التحول

الاستقرار حاجة ملحة. لكن، في الوقت نفسه، يجب على البلدان تحقيق تقدم ملموس بشأن تحويل نظمها الاقتصادية وتحديثها. والتعجيل بخلق فرص العمل أمر حيوي. وتعد معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين أعلى المعدلات في العالم، وسوف يستمر النمو السكاني على مدى العقد المقبل. ولا يكفي اتباع منهج تدريجي لمواجهة التحدي المتمثل في تحقيق نمو مرتفع وشامل يؤدي إلى خلق مستمر لفرص العمل.

وهناك أولوية ملحة تتمثل في وضع وتنفيذ برامج وطنية جريئة للإصلاح والتحديث يمكن أن تحظى بتوافق عام في الآراء وتدخل ضمن إطار متوسط الأجل يحكم السياسة الاقتصادية الكلية على أساس قابل للاستمرار. وسيحدد كل بلد مسار التحول الملائم له والسرعة التي يستطيع التنفيذ بها، لكن على كل البلدان النظر في بعض النقاط المشتركة. أولاً، ستطلب الإصلاحات توفير قدر أكبر من المساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية، وتعزيز الشفافية، وتحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال تعزيز البنية التحتية للأسواق المالية، وبوجه أعم، تعزيز بيئة الأعمال عن طريق تقليص الروتين الحكومي، وتبسيط القواعد والإجراءات. ثانياً، ينبغي أن تحل شبكات الأمان الاجتماعي محل أنظمة الدعم المعمم المهدر للموارد والتي تفيد الأغنياء غالباً؛ ويمكن استخدام الموارد المالية التي يحررها هذا التحول في الاستثمار في البنية التحتية، والتعليم، والصحة. ثالثاً، تحتاج الإصلاحات إلى معالجة المشكلات في نظم التعليم وأسواق العمل، وتعزيز تكوين المهارات لإعداد الخريجين لمسارات وظيفية ناجحة في القطاع الخاص.

ورغم أن المسؤولية الأولى عن هذا التحول الاقتصادي تقع على عاتق البلدان نفسها، فإن المجتمع الدولي يتحمل أيضاً مسؤولية دعم هذه البلدان من خلال كافة الوسائل المتاحة. وسوف يكون تعزيز الوصول إلى الأسواق بُعداً أساسياً في حزمة الدعم المستمر، كما أنه يشجع على إنشاء قطاع خاص تنافسي وحيوي يوفر فرص العمل.

بلدان MENAP المستوردة للنفط – التطورات والآفاق المتوقعة

عوامل محلية وخارجية ساهمت في حدوث هبوط اقتصادي في ٢٠١١

ورغم ارتفاع أجور العاملين في القطاع العام وارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والطاقة، في معظم البلدان، ظل التضخم الكلي مكبوحا نظرا لانخفاض الطلب الكلي وارتفاع الدعم الحكومي للسلع الأولية الرئيسية. وقد كانت باكستان استثاء ملحوظا في هذا الخصوص، حيث ارتفع التضخم نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية واتباع سياسة نقدية تيسيرية للغاية.

وفي مواجهة الضغوط الاجتماعية المتصاعدة، قامت معظم حكومات البلدان المستوردة للنفط بزيادة الإنفاق على الدعم المعمّم، وتعويض هذه الزيادة جزئيا عن طريق تقليص الإنفاق في مجالات أخرى، منها الإنفاق الرأسمالي. وانخفضت الإيرادات الضريبية نتيجة التخفيف الضريبي في بعض البلدان وعمل أدوات الضبط التلقائي. ونتيجة لذلك، تدهورت أرصدة المالية العامة في كافة البلدان تقريبا.

ونظرا لتصاعد تكاليف الاقتراض في الأسواق الدولية، زاد اعتماد الحكومات على التمويل المحلي. واتبعت السلطات في الغالب سياسة نقدية تيسيرية وحدثت من تحركات أسعار الصرف باللجوء إلى الاحتياطات الدولية. ونتيجة لذلك، انخفضت الاحتياطات – لا سيما في مصر – وتآكل جزء من "المصدات" الواقية التي تعوّل عليها السياسات.

المصاعب تخيم على آفاق الاقتصاد

من المحتمل أن تستمر الاضطرابات الاجتماعية وحالة عدم اليقين بشأن السياسات على المدى القريب في بلدان الربيع العربي، حيث تحاول الأطراف المعنية التأثير على ملامح أنظمتها السياسية الناشئة ولم يتم حتى الآن إجراء مشاورات واسعة النطاق بشأن الإطار الاقتصادي متوسط الأجل. وإلى جانب ذلك، من المتوقع أن يزداد ضعف البيئة الخارجية مقارنة بعام ٢٠١١، نتيجة الركود وارتفاع أسعار الوقود في منطقة اليورو.

حدث تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي وارتفعت البطالة في عدد من بلدان MENAP المستوردة للنفط خلال عام ٢٠١١. فقد انخفض النمو في هذه البلدان (باستثناء سوريا) – أفغانستان، وجيبوتي، ومصر، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، وباكستان، وتونس – من ٤,٣% في ٢٠١٠ إلى ٢,٢% في ٢٠١١، حيث أدت الاضطرابات الاجتماعية في مصر وسوريا وتونس إلى انخفاضات كبيرة في أعداد السياح الوافدين وفي الاستثمارات، وهو ما أدى، بجانب ارتفاع أسعار الطاقة وتباطؤ النمو العالمي، إلى ضعف النشاط الاقتصادي والمراكز الخارجية.

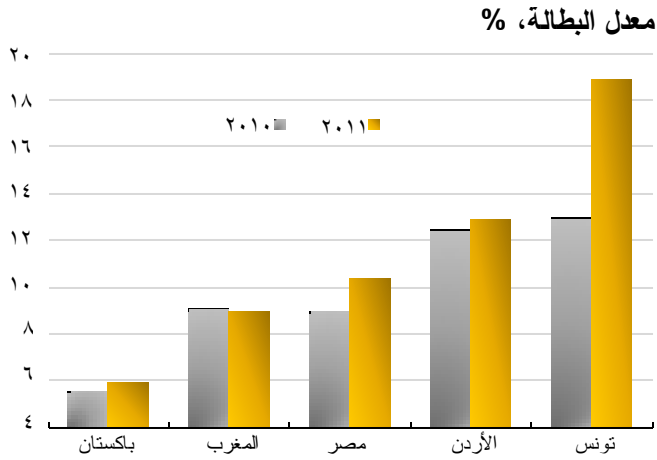
والأهم من ذلك أن تباطؤ النمو أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، خاصة وأن عددا من البلدان عانت أيضا من التدهور الأمني، وفترات التأخير والانقطاع في تسليم السلع الأولية، وتصاعد الضغوط الاجتماعية.

وقد أثر تباطؤ النمو في أوروبا تأثيرا سلبيا على صادرات المغرب وتونس في أواخر ٢٠١١، كما أدت عودة المهاجرين من ليبيا إلى انخفاض التحويلات المرسلة إلى تونس. وساهم في الهبوط الاقتصادي أيضا الجفاف في أفغانستان وموريتانيا، والفيضانات في باكستان، والعقوبات التي تعرضت لها سوريا.

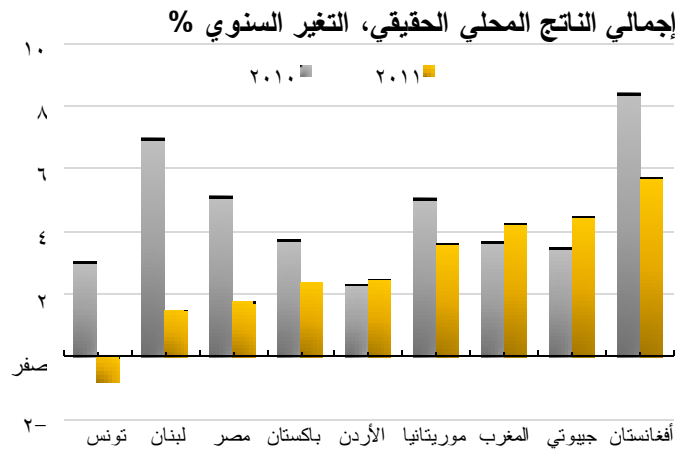
وساهمت التحويلات وعائدات التصدير في استقرار الدخل في كثير من البلدان. غير أن التحركات المعاكسة في الأساسيات الاقتصادية ومشاعر المستثمرين ساهمت في انخفاض مؤشرات البورصة، واتساع فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية، وارتفاع حجم القروض المتعثرة، وتخفيض التصنيف الائتماني، وتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج من بعض البلدان (لا سيما مصر).

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان: آخر التطورات الاقتصادية والآفاق المتوقعة

ازدادت معدلات البطالة أكثر عن مستوياتها المرتفعة بالفعل

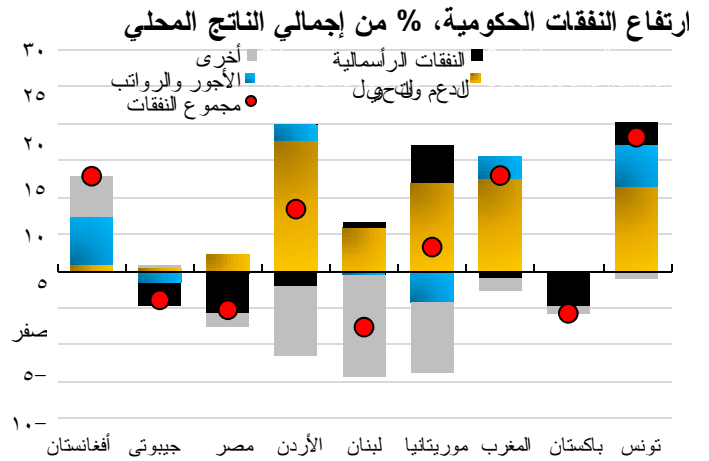
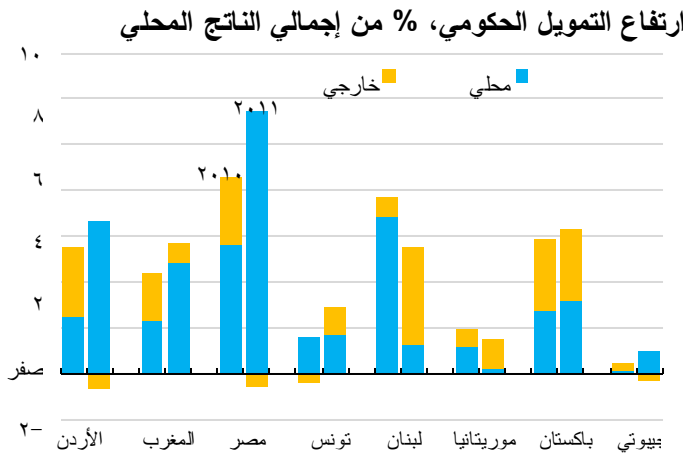


الضغوط الخارجية والاضطرابات الاجتماعية أسهمت في هبوط النشاط الاقتصادي.



.... مع تمويل جائب كبير منها من مصادر محلية.

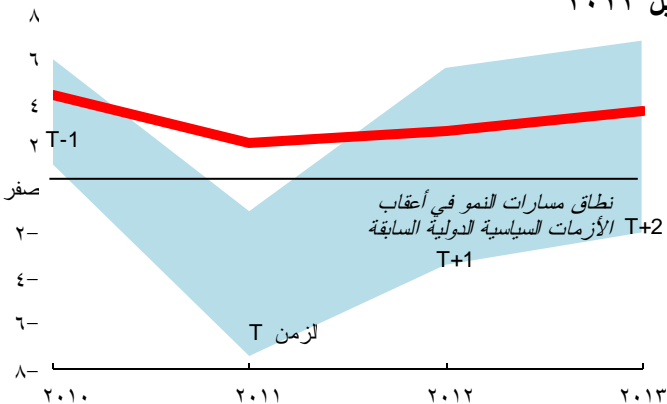
العديد من الحكومات زادت من إنفاقها على الدعم؛ مما تمت معاوضته بتخفيضات في مجالات أخرى...



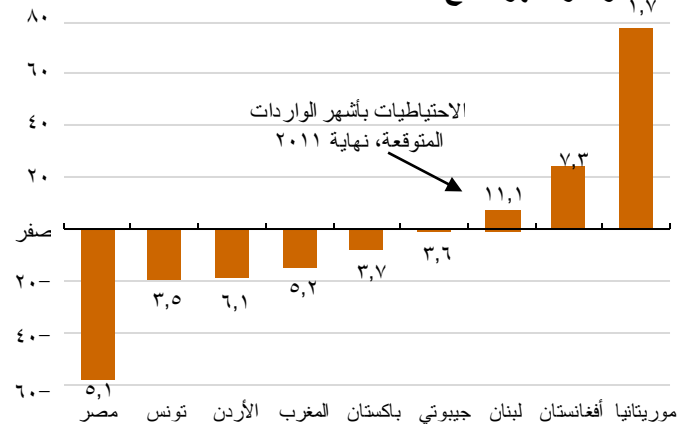
لا تزال آفاق الاقتصاد في ٢٠١٢ مليئة بالتحديات

تراجعت الاحتياطات الدولية نتيجة عزوف السياح وضعف التدفقات الرأسمالية الداخلة.

توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للبلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان إبريل ٢٠١٢



إجمالي الاحتياطات الدولية الرسمية، التغير % في الفترة بين نهاية ٢٠١٠ وآخر شهر متاح



المصدر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

مصر والأردن والمغرب إلى اعتماد سياسات ضبط أوضاع المالية العامة التي من المتوقع أن ينتج عنها موقف للمالية العامة مسابير للاتجاهات الدورية في ٢٠١٢، مع بقاء الناتج دون المستوى الممكن بكثير. ومن شأن اتخاذ خطوات أولية للحد من الدعم غير الموجه أن يساعد على تخفيف الضغوط المالية في الأجل القريب.

وفي بلدان أخرى، تتبع الحكومات سياسات للمالية العامة تعاكس الاتجاهات الدورية في ظل ارتفاع نفقات المالية العامة واتساع العجز. وبالنظر إلى المستقبل، ستكون بعض البلدان في حاجة أيضا إلى زيادة مرونة أسعار الصرف الحقيقية وإلى أدوات السياسات النقدية وسياسات السلامة الاحترازية الكلية الموسعة حتى يمكنها التكيف مع الصدمات الخارجية والحفاظ على القدرة التنافسية.

وعلى المدى المتوسط، هناك حاجة إلى إجراء مزيد من التخفيضات في الدعم الشامل - الذي يستفيد منه الأغنياء غالبا - لخلق حيز مالي للإنفاق الموجه للفقراء وللنمو. فإلى جانب الإصلاحات الهيكلية المصممة بشكل جيد، يمكن لهذه التخفيضات أن تسهم في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق نمو أكبر وأكثر شمولا.

مخاطر التطورات السلبية لا تزال قائمة

بالنسبة للعديد من بلدان MENAP المستوردة للنفط، تكمن مخاطر التطورات السلبية الرئيسية في الأجل القريب في احتمال حدوث زيادة كبيرة في أسعار النفط ناشئة عن صدمة عرض إقليمية. وهذه الصدمة، إلى جانب تصاعد أزمة منطقة اليورو، ستؤثر تأثيرا كبيرا على الناتج والأرصدة الخارجية في البلدان المستوردة للنفط. وقد يكون لمخاطر التداعيات الإقليمية الناشئة عن روابط التجارة والهجرة عبر الحدود مع سوريا تأثير على بعض البلدان المجاورة.

أما احتمالات تجاوز التوقعات فتتضمن تجاوز النمو للتوقعات لدى الشركاء التجاريين، وتلاشي علاوة مخاطر أسعار النفط، والتحول السياسي واستعادة السلام بسلاسة تفوق التوقعات، وهو الأمر الذي من شأنه تعزيز النشاط الاقتصادي والتدفقات الخارجية.

من ناحية أخرى فإن القلق الذي طال أمده بشأن عدم الاستقرار الاجتماعي وعدم اليقين بشأن السياسات يعني أن السياحة - أحد المصادر المهمة للوظائف وعائدات النقد الأجنبي - والاستثمار الخاص قد لا يشهدا سوى انتعاش بطيء في ٢٠١٢. وقد ترتفع فواتير الواردات نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة، لا سيما في جيبوتي، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، وهي البلدان الأكثر اعتمادا على استيراد النفط.

وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يؤثر انخفاض أسعار المعادن تأثيرا سلبيا على عائدات صادرات التعدين في الأردن وموريتانيا والمغرب، وبالمثل سيؤدي انخفاض أسعار القطن إلى انخفاض عائدات الصادرات في باكستان.

وسوف يواجه المغرب العربي مزيدا من الضغوط نتيجة انخفاض الطلب من الشركاء التجاريين الأوروبيين، بينما ستظل الأردن ولبنان متأثرتين بالتداعيات السلبية من سوريا. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تواصل البلدان المستوردة للنفط النمو عند مستويات منخفضة في ٢٠١٢.

ومن المتوقع أن تزداد الضغوط التضخمية في مصر والأردن والمغرب وتونس، نظرا لأن التخفيضات المخططة في الدعم تؤدي إلى ارتفاع أسعار المستهلكين. وفي بلدان أخرى، من المحتمل أن يؤدي ضعف الطلب الكلي وانخفاض أسعار الغذاء الدولية إلى كبح التضخم.

ويتعين على البلدان التي تواجه انخفاض الاحتياطيات الوقائية تعبئة التمويل الخارجي في الأجل القريب لتجنب إجراء تعديل حاد على نحو غير ملائم. وبوجه أعم، قد يؤدي الاعتماد المفرط على التمويل المحلي في بيئة النمو المنخفض إلى مزاحمة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ووضع ضغوط على أسعار الفائدة المحلية (كما هو الحال في مصر بالفعل)، وتدهور أوضاع المالية العامة، وزيادة بطء الانتعاش.

وفي ظل هذه الضغوط المحلية والخارجية، فإن الأكثر أهمية هو الحفاظ على ثقة المستثمرين والأسواق. وقد تواجه نظم أسعار الصرف ضغوطا كلما فقد المستثمرون الثقة. وهذه المخاوف تدفع السلطات في

بلدان MENAP المصدرة للنفط – التطورات والآفاق المتوقعة

أداء اقتصادي متباين في ظل ارتفاع أسعار النفط

خلال عام ٢٠١١

الربيع العربي. وقد اتسعت فروق العائد على مبادلات مخاطر الائتمان، لكن ليس بالقدر الذي شهدته مناطق أخرى.

وارتفع الإنفاق الحكومي ارتفاعا كبيرا نتيجة تصاعد المطالب الاجتماعية وارتفاع أسعار النفط. ففي البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، قامت الحكومات بزيادة الإنفاق بمقدار الثلث بالدولار، مما جعل عجز المالية العامة يصل إلى ١% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط رغم تجاوز متوسط أسعار النفط ١٠٠ دولار أمريكي للبرميل في ٢٠١١. وارتفعت أيضا نفقات المالية العامة في بلدان مجلس التعاون الخليجي – بمقدار الخمس تقريبا بالدولار – غير أن الآثار المزدوجة لارتفاع أسعار النفط وأحجام الصادرات ساعدت على تحسن أرصدة المالية العامة في هذه البلدان.

وقد ساعد ارتفاع أسعار النفط على بلوغ الفائض المجمع للحسابات الجارية في البلدان المصدرة للنفط ٤٠٠ مليار دولار أمريكي تقريبا في ٢٠١١ – أي حوالي ضعف مستواه في ٢٠١٠. وساهمت هذه الزيادة في تجاوز وضع الاحتياطي الرسمي حاجز التريليون دولار وزيادة الأصول الخارجية الأخرى. ومع ذلك، تباينت أرصدة الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنفط، حيث سجلت بلدان مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا في فوائضها (لتصل في المتوسط إلى أكثر من خمس إجمالي الناتج المحلي)، بينما سجلت كل من السودان واليمن عجزا.

استقادت بلدان MENAP المصدرة للنفط من ارتفاع أسعار النفط، وتمكنت بوجه عام من تخفيف أثر التباطؤ العالمي الناجم عن أزمة منطقة اليورو. ففي ٢٠١١، انخفض نمو إجمالي الناتج المحلي إلى نحو ٤% في هذه المجموعة من البلدان – الجزائر، والبحرين، وإيران، والعراق، والكويت، وليبيا، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والسودان، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. أما في بلدان مجلس التعاون الخليجي فقد وصل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى ٨%، حيث ارتفع إنتاجها من النفط ليعوض الانخفاض في عرض النفط (لا سيما في ليبيا على سبيل المثال). وقد شهدت البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي نموا لا يتجاوز ٠,٤%، كما شهدت معظم البلدان المصدرة للنفط نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بوتيرة أسرع من إجمالي الناتج المحلي النفطي وهو ما يرجع أساسا إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي.

وقد سجل العديد من البلدان المصدرة للنفط معدل تضخم منخفض (أقل من ٥%). ومع ذلك، جاء انخفاض قيمة العملة ونقص السلع الأولية بخلاف الغذاء في كل من ليبيا والسودان واليمن كسببين مباشرين للتضخم الذي ارتفع إلى ٢٠% تقريبا؛ كما ارتفع التضخم في إيران إلى مستوى أعلى من ذلك نتيجة الآثار السعريّة المؤقتة لإصلاح الدعم. وقد ارتفعت مؤشرات البورصات منذ بداية ٢٠١٢، لكنها ظلت بوجه عام دون مستوياتها قبل

آفاق النمو إيجابية بوجه عام

مكبوحا. ورغم أن تراجع الإنفاق الحكومي ونمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من شأنه تخفيض معظم حالات عجز المالية العامة غير النفطي، تستمر المخاوف بشأن استمرارية المالية العامة. وترتفع أسعار تعادل رصيد المالية العامة بوجه عام — وهي الأسعار التي تتوازن عندها حسابات المالية العامة عند مستوى معين من الإنفاق وإنتاج النفط — مدفوعة جزئياً بارتفاع رواتب العاملين في القطاع العام.

وحتى مع ارتفاع أسعار النفط، لا تزال استمرارية المالية العامة قضية ملحة في البلدان التي تحقق عجزا بالفعل، والتي يُتوقع أن يشهد الكثير منها ارتفاعا في العجز في ٢٠١٢. ففي الأجل المتوسط، يستلزم ضمان العدالة بين الأجيال إنفاقا حكوميا أكثر صرامة وأعلى جودة، لا سيما في البلدان التي قامت، عن طريق زيادة الإنتاج، بتقديم موعد تدفق إيرادات النفط على حساب الإيرادات المستقبلية.

وقد تزامن هذا التطور مع زيادة أجور العاملين في الخدمة المدنية والنفقات الجارية الأخرى والتي تجاوزت الزيادة في النفقات الرأسمالية. ومن الصعب تحويل اتجاه الزيادة في النفقات الجارية، مما يزيد إمكانية تعرض المالية العامة لمخاطر انخفاض أسعار النفط. وبدلا من توليد تدفقات دخل بديلة ومتنوعة للأجيال المقبلة، يمكن أن يؤدي ارتفاع رواتب العاملين في الخدمة المدنية إلى زيادة أجور القبول ومزاومة العمالة في القطاع الخاص.

وهناك حاجة لاتخاذ تدابير إضافية من أجل تشجيع المواطنين على العمل في القطاع الخاص وتوزيع النشاط الاقتصادي بعيدا عن الحكومة وقطاع النفط، رغم أن الجانب الأكبر من النمو يأتي بالفعل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

من المتوقع في ٢٠١٢ أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي في المتوسط ٥% تقريبا وأن يكون موزعا بالتساوي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان MENAP الأخرى المصدرة للنفط، وذلك لأن أسعار النفط من المتوقع أن تصل إلى نحو ١١٥ دولار أمريكي للبرميل في المتوسط. وإلى جانب ذلك، فإن انتعاش إنتاج النفط في ليبيا قد يتجاوز انخفاض الإنتاج والصادرات في إيران نتيجة العقوبات، بينما يستمر التوسع في الطاقة الإنتاجية في العراق. ومن المحتمل أن ينحسر النمو السريع الذي شهده قطاع الهيدروكربونات مؤخرا في قطر، إلى أن يتم وقف التوسع في الطاقة الإنتاجية، بينما من المتوقع أن تقوم السعودية بوصفها المنتج المرجح بزيادة إنتاج النفط بمقدار أقل مما كان مطلوبا منها في ٢٠١١ للحفاظ على التوازن بين عرض الطاقة العالمية والطلب عليها.

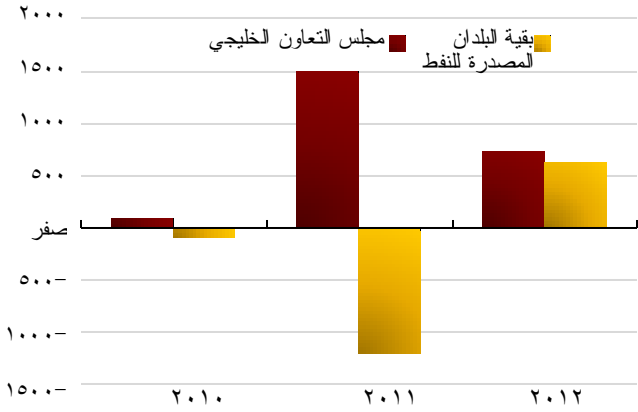
ومن المتوقع ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في معظم البلدان. وفي المجمل، من المتوقع ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ليصل إلى ٤,٥% تقريبا في ٢٠١٢، وهو ما يُعزى أساسا إلى تصاعد نشاط البناء مع زيادة الإنفاق الحكومي. ونتيجة لذلك، فإن إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، الذي يقوم على كثافة العمالة بدرجة أكبر مقارنة بإجمالي الناتج المحلي النفطي، سيمثل مرة أخرى ثلاثة أرباع نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي تقريبا بحلول عام ٢٠١٣.

وتتلاشى أسباب الضغوط السعيرية السابقة في ليبيا، لكن لا يُتوقع في ٢٠١٢ أن ينخفض التضخم في البلدان الأخرى المصدرة للنفط ذات التضخم المرتفع. وفي أماكن أخرى، لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع إلى حد كبير أن يظل التضخم

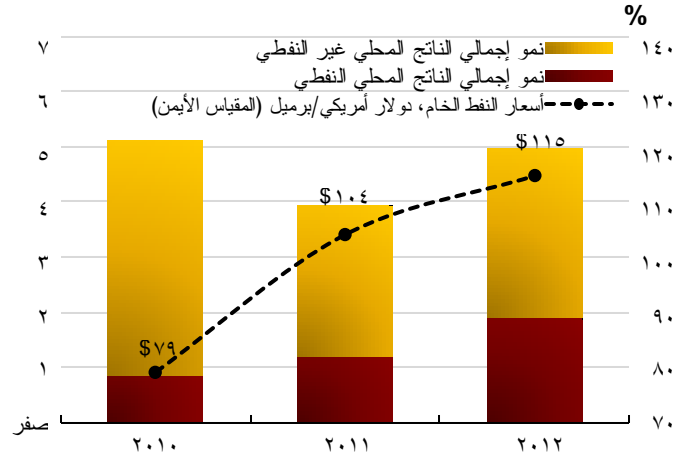
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان: آخر التطورات الاقتصادية والآفاق المتوقعة

دول مجلس التعاون تعوض نقص العرض من بلدان أخرى في المنطقة خلال ٢٠١١

التغير في إنتاج النفط، آلاف البراميل يوميا

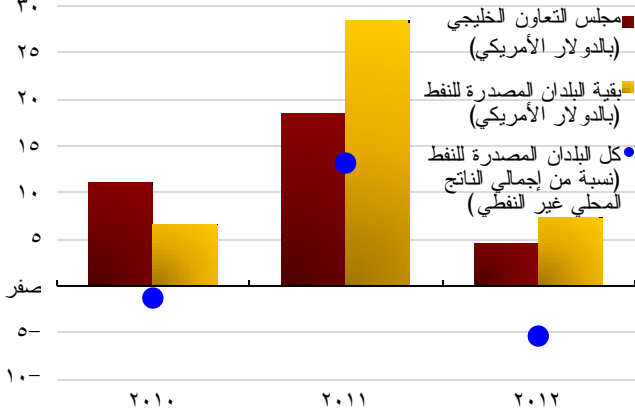


على الرغم من أسعار النفط المرتفعة والآخذة في الارتفاع، فإن الجانب الأكبر من النمو يأتي من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ...

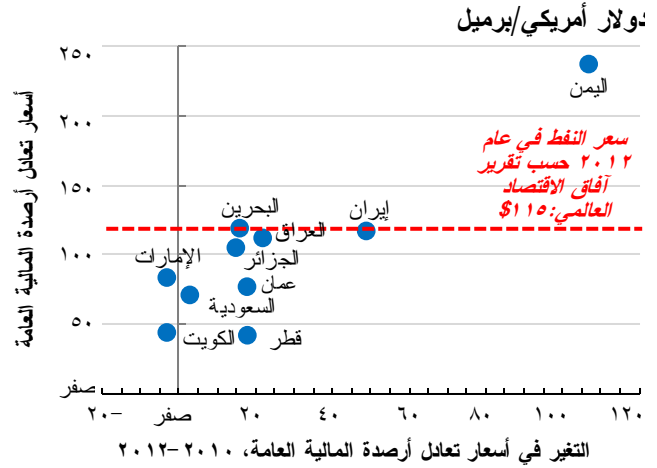


... يرجع ذلك جزئيا لسرعة ارتفاع مستوى الإنفاق في ٢٠١١

الإنفاق الحكومي، التغير %

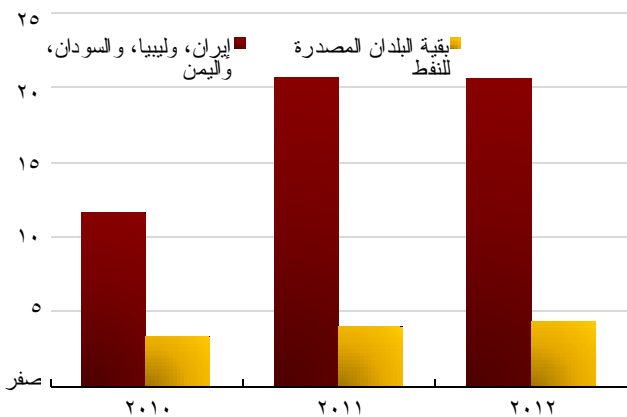


ارتفعت أسعار تعادل أرصدة المالية العامة...



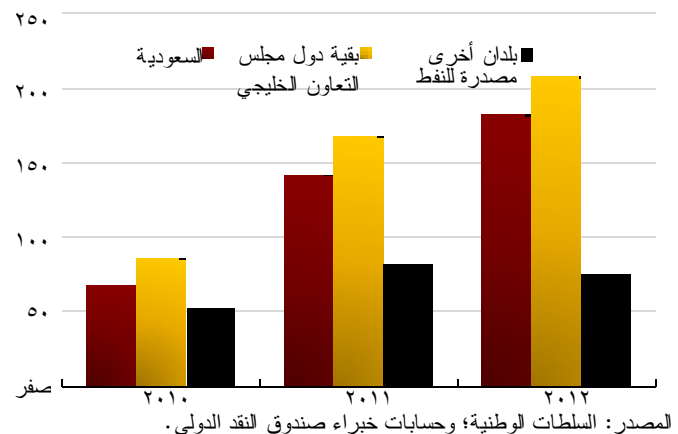
بعض البلدان تبدو عليها علامات ارتفاع معدلات التضخم، مدفوعة بتحركات العملة وبالسلع الأولية عدا الغذاء.

مؤشر أسعار المستهلكين، التغير %



ارتفاع أسعار النفط سيساعد في زيادة فوائض الحسابات الجارية إلى الضعف في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢

أرصدة الحسابات الجارية، بمليارات الدولارات الأمريكية



المخاطر متوازنة تقريبا

MENAP الأخرى المصدرة للنفط، شريطة ألا تتأثر صادراتها بشكل مباشر بإغلاق محتمل لمضيق هرمز. ولا تزال إمدادات النفط من العراق وليبيا واليمن غير مؤكدة، وقد لا تتحقق توقعات الإنتاج من خارج أوبك. ورغم استمرار التوازن الدقيق بين العرض العالمي للنفط والطلب العالمي عليه، لا تزال السعودية في وضع جيد يمكنها من الاستجابة لمعظم الانقطاعات في الأسواق العالمية للطاقة.

سوف يؤدي التباطؤ العالمي الناجم عن أزمة منطقة اليورو إلى انخفاض أحجام صادرات بلدان MENAP المصدرة للنفط بنسبة معتدلة، مما يؤدي أساسا إلى انخفاض أسعار النفط، وهو ما يجعل البلدان التي تحقق عجزا في المالية العامة معرضة للمخاطر أكثر من غيرها.

وقد تؤدي التوترات مع إيران إلى ارتفاع أسعار النفط، وهو ما سيكون له أثر مالي إيجابي على بلدان

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠-٢٠١٣
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعت		متوسط					
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٠-٢٠٠٦
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^١							
٣,٧	٤,٢	٣,٤	٤,٨	٢,٧	٤,٥	٥,٨	٥,٣
١١,٥	١٣,٢	١٢,٢	٧,٠	١,٩	١٣,٦	١٣,١	٩,٤
١,٥	٢,٢	١,٧	٠,٣-	٢,٦-	٦,٧	٦,٢	٣,٣
٩,٣	١٠,٢	١٠,٢	٧,٣	٧,٣	١٤,٣	٩,٩	٥,٦
البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان							
٣,٧	٤,٨	٤,٠	٥,٠	٢,٠	٤,١	٥,٤	٥,٦
١٦,٠	١٨,٢	١٦,٩	١٠,٦	٤,٣	١٩,٠	١٨,٠	١٣,٢
٥,٢	٦,٩	٦,١	٢,٦	١,٣-	١٣,٠	١٢,٠	٧,٤
٩,١	١٠,٦	١٠,٦	٦,٨	٥,٩	١٥,٠	١١,٣	٦,٢
منها: دول مجلس التعاون الخليجي							
٣,٧	٥,٣	٨,٠	٥,٢	٠,٢	٦,٤	٥,٠	٥,٦
٢١,٩	٢٥,٢	٢٢,٢	١٤,١	٧,٢	٢٢,٧	١٩,٩	١٥,٤
١١,٣	١٥,٣	١٢,٩	٥,٩	٠,٤-	٢٤,٨	١٧,٦	١١,٣
٣,٧	٣,٨	٣,٧	٣,٢	٣,٠	١١,٠	٦,٦	١,٦
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان							
٣,٦	٢,٧	٢,٢	٤,٣	٤,٢	٥,٥	٦,٥	٤,٧
٣,٩-	٤,١-	٣,٥-	٣,٢-	٤,٤-	٤,٤-	٢,٣-	٠,٥-
٦,٤-	٧,٦-	٧,٣-	٥,٩-	٥,٢-	٥,٨-	٥,٣-	٤,٧-
٩,٧	٩,٢	٩,٥	٨,٢	١٠,١	١٢,٩	٧,٠	٤,٤
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١							
٣,٧	٤,٢	٣,٥	٤,٩	٢,٧	٤,٧	٥,٦	٥,٣
١٢,٧	١٤,٥	١٣,٢	٧,٨	٢,٥	١٥,٢	١٤,٦	١٠,٢
٢,٤	٣,٤	٢,٨	٠,٤	٢,٣-	٨,٥	٧,٧	٤,١
٨,٩	١٠,٠	٩,٨	٧,٠	٦,٢	١٤,٧	١٠,٢	٥,٦
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا							
٣,٦	٢,٢	٢,٠	٤,٥	٤,٩	٦,٤	٦,١	٤,٤
٤,٩-	٥,٣-	٥,٣-	٣,٨-	٤,٠-	٢,٩-	١,٢-	٠,٩-
٦,٨-	٨,٣-	٨,١-	٦,١-	٥,٣-	٥,١-	٥,٤-	٥,٨-
٨,٣	٧,٧	٧,١	٧,٥	٧,٠	١٣,٥	٦,٦	٣,٩

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات ٢٠١١-٢٠١٣ لا تتضمن جنوب السودان وسوريا.

^٢ بيانات ٢٠١١-٢٠١٣ لا تتضمن ليبيا.

تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: (١) البلدان المصدرة للنفط: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن؛ (٢) البلدان المستوردة للنفط: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان وسوريا وتونس.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنوات المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان وإيران (٢١ مارس / ٢٠ مارس)، وقطر (إبريل/مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو)، معاً بيانات التضخم لإيران التي تستخدم بشأنها السنة التقويمية الإيرانية (بداية من ٢١ مارس).

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة

	توقعات		متوسط					
	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦-٢٠٠٥
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٣,٦	٢,٧	٢,٢	٤,٣	٤,٢	٥,٥	٦,٥	٤,٧
(التغير السنوي؛ %)								
جمهورية أفغانستان	٥,٨	٧,٢	٥,٧	٨,٤	٢١,٠	٣,٦	١٣,٧	...
جيبوتي	٥,٠	٤,٨	٤,٥	٣,٥	٥,٠	٥,٨	٥,١	٢,٨
مصر	٣,٣	١,٥	١,٨	٥,١	٤,٧	٧,٢	٧,١	٤,٤
الأردن	٣,٠	٢,٨	٢,٥	٢,٣	٥,٥	٧,٢	٨,٢	٦,٣
لبنان	٤,٠	٣,٠	١,٥	٧,٠	٨,٥	٩,٣	٧,٥	٣,٠
موريتانيا	٦,١	٥,٣	٣,٦	٥,١	١,٢-	٣,٥	١,٠	٤,٨
المغرب	٤,٣	٣,٧	٤,٣	٣,٧	٤,٩	٥,٦	٢,٧	٤,٩
باكستان	٣,٥	٣,٤	٢,٤	٣,٨	١,٧	٣,٧	٦,٨	٥,١
الجمهورية العربية السورية ^١	٣,٤	٥,٩	٤,٥	٥,٧	٤,٠
تونس	٣,٥	٢,٢	٠,٨-	٣,١	٣,١	٤,٥	٦,٣	٤,٦
تضخم أسعار المستهلكين^١	٩,٧	٩,٢	٩,٥	٨,٢	١٠,١	١٢,٩	٧,٠	٤,٤
(المتوسط السنوي؛ %)								
جمهورية أفغانستان	٤,٩	٥,٢	١٣,٨	٠,٩	٨,٣-	٣٠,٥	٨,٦	...
جيبوتي	٢,٥	٤,٣	٥,١	٤,٠	١,٧	١٢,٠	٥,٠	٢,٣
مصر	١١,٩	١٠,٨	١٠,٣	١١,٤	١١,٧	١٨,٣	٩,٥	٥,١
الأردن	٥,٦	٤,٩	٤,٤	٥,٠	٠,٧-	١٣,٩	٤,٧	٢,٧
لبنان	٣,٣	٤,٠	٥,٠	٤,٥	١,٢	١٠,٨	٤,١	١,٣
موريتانيا	٦,١	٥,٣	٥,٧	٦,٣	٢,٢	٧,٣	٧,٣	٦,٥
المغرب	٢,٥	٢,٠	٠,٩	١,٠	١,٠	٣,٩	٢,٠	١,٧
باكستان	١٢,٥	١٢,٠	١٣,٧	١٠,١	١٧,٦	١٠,٨	٧,٨	٥,٠
الجمهورية العربية السورية ^١	٤,٤	٢,٨	١٥,٢	٤,٧	٣,٨
تونس	٤,٠	٥,٠	٣,٥	٤,٤	٣,٥	٤,٩	٣,٤	٢,٩
رصيد المالية العامة على مستوى الحكومة العامة	٦,٤-	٧,٦-	٧,٣-	٥,٩-	٥,٢-	٥,٨-	٥,٣-	٤,٧-
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
جمهورية أفغانستان	١,٧-	١,٥-	٠,١	٠,٩	١,٦-	٤,١-	٢,٠-	...
جيبوتي	٠,٩	٠,٥	٠,٧-	٠,٥-	٤,٦-	١,٣	٢,٦-	١,٩-
مصر	٨,٧-	٩,٨-	٩,٨-	٨,١-	٦,٩-	٦,٨-	٧,٣-	٩,٦-
الأردن ^١	٤,٩-	٥,٢-	٦,٠-	٥,٦-	٨,٩-	٥,٥-	٥,٧-	٣,٢-
لبنان ^٢	٨,٠-	٨,١-	٥,٦-	٧,٧-	٨,٣-	٩,٥-	١٠,٨-	١٤,٦-
موريتانيا ^{٢,٣}	٢,٣-	٣,٦-	١,٥-	١,٩-	٥,١-	٦,٥-	١,٦-	١,٨
المغرب ^٢	٥,٠-	٥,٤-	٦,٩-	٤,٤-	١,٨-	٠,٧	٠,١-	٥,٠-
باكستان	٦,٠-	٦,٧-	٦,٤-	٥,٩-	٥,٢-	٧,٣-	٥,٥-	٢,٨-
الجمهورية العربية السورية ^١	٤,٨-	٢,٩-	٢,٩-	٣,٠-	١,٩-
تونس	٤,٧-	٥,٧-	٣,٢-	١,٢-	٢,٦-	٠,٧-	٢,٨-	٢,٧-
رصيد الحساب الجاري	٣,٩-	٤,١-	٣,٥-	٣,٢-	٤,٤-	٤,٤-	٢,٣-	٠,٥-
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
جمهورية أفغانستان	٢,٦-	١,١-	٠,١-	١,٧	٢,٨-	٠,٩	١,٣	...
جيبوتي	١١,٩-	١٢,١-	١٢,٦-	٥,٨-	٩,١-	٢٤,٣-	٢١,٤-	٢,٠-
مصر	٢,١-	٢,٦-	٢,٠-	٢,٠-	٢,٣-	٠,٥	١,٧	١,٦
الأردن	٦,٨-	٨,٣-	٩,٥-	٥,٦-	٤,٩-	٩,٣-	١٧,٢-	١,٦-
لبنان	١٣,٤-	١٤,٢-	١٤,٤-	١٠,٨-	٩,٨-	٩,٢-	٦,٨-	١٣,٨-
موريتانيا	١٣,٧-	١٨,٣-	٦,٥-	٨,٨-	١٠,٧-	١٤,٨-	١٧,٢-	١٦,٣-
المغرب	٦,٠-	٥,٩-	٧,٤-	٤,٢-	٥,٤-	٥,٢-	٠,١-	٢,٢
باكستان	٢,١-	١,٩-	٠,٢	٢,٢-	٥,٧-	٨,٥-	٤,٨-	٠,٨
الجمهورية العربية السورية	٣,٣-	٣,٦-	١,٣-	٠,٢-	١,٨-
تونس	٧,١-	٧,١-	٧,٤-	٤,٨-	٢,٨-	٣,٨-	٢,٤-	٢,٨-

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات ٢٠١١ و ٢٠١٣ لا تتضمن ليبيا نظرا لأجواء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

^٢ الحكومة المركزية.

^٣ تشمل الإيرادات النفطية المحولة إلى صندوق النفط.

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة

	متوسط							توقعات
	٢٠٠٦-٢٠٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي؛ %)	٥,٦	٥,٤	٤,١	٢,٠	٥,٠	٤,٠	٤,٨	٣,٧
الجزائر	٤,١	٣,٠	٢,٤	٢,٤	٣,٣	٢,٥	٣,١	٣,٤
البحرين	٦,١	٨,٤	٦,٣	٣,١	٤,٥	١,٨	٢,٠	٢,٨
جمهورية إيران الإسلامية	٦,٠	٦,٤	٠,٦	٣,٩	٥,٩	٢,٠	٠,٤	١,٣
العراق	...	١,٥	٩,٥	٤,٢	٠,٨	٩,٩	١١,١	١٣,٥
الكويت	٦,٨	٤,٥	٥,٠	٥,٢-	٣,٤	٨,٢	٦,٦	١,٨
ليبيا	٤,٦	٧,٥	٥,٤	٠,١-	٢,٥	٦١,٠-	٧٦,٣	٢١,٠
عمان	٣,٨	٥,٣	١٢,٩	١,١	٤,٠	٥,٥	٥,٠	٤,٠
قطر	١١,٢	١٨,٠	١٧,٧	١٢,٠	١٦,٦	١٨,٨	٦,٠	٤,٦
المملكة العربية السعودية	٣,٩	٢,٠	٤,٢	٠,١	٤,٦	٦,٨	٦,٠	٤,١
السودان ^١	٧,٥	١١,٥	٣,٢	٣,٠	٤,٥	٣,٩-	٧,٣-	١,٥-
الإمارات العربية المتحدة	٨,٢	٦,٥	٥,٣	٣,٣-	٠,٩	٤,٩	٢,٣	٢,٨
اليمن	٤,٣	٣,٣	٣,٦	٣,٩	٧,٧	١٠,٥-	٠,٩-	٢,٩
تضخم أسعار المستهلكين (المتوسط السنوي؛ %)	٦,٢	١١,٣	١٥,٠	٥,٩	٦,٨	١٠,٦	١٠,٦	٩,١
الجزائر	٢,٣	٣,٦	٤,٩	٥,٧	٣,٩	٤,٥	٥,٥	٤,٥
البحرين	٠,٩	٣,٣	٣,٥	٢,٨	٢,٠	١,٠	١,٠	١,٥
جمهورية إيران الإسلامية	١٣,٣	١٨,٤	٢٥,٤	١٠,٨	١٢,٤	٢١,٣	٢١,٨	١٨,٢
العراق	٥٣,٢	٣٠,٨	٢,٧	٢,٢-	٢,٤	٦,٠	٧,٠	٦,٠
الكويت	١,٩	٥,٥	١٠,٦	٤,٠	٤,٠	٤,٧	٣,٥	٤,٠
ليبيا	٢,٦-	٦,٢	١٠,٤	٢,٤	٢,٥	١٤,١	١,٩	٢,٣-
عمان	٠,٥	٥,٩	١٢,٦	٣,٥	٣,٣	٤,٠	٣,٢	٣,٠
قطر	٤,٧	١٣,٨	١٥,٠	٤,٩-	٢,٤-	٢,٠	٤,٠	٤,٠
المملكة العربية السعودية	٠,٣	٤,١	٩,٩	٥,١	٥,٤	٥,٠	٤,٨	٤,٤
السودان ^١	٧,٦	٨,٠	١٤,٣	١١,٣	١٣,٠	١٨,١	٢٣,٢	٢٦,٠
الإمارات العربية المتحدة	٤,٤	١١,١	١٢,٣	١,٦	٠,٩	٠,٩	١,٥	١,٧
اليمن	١١,٥	٧,٩	١٩,٠	٣,٧	١١,٢	١٧,٦	١٧,١	١٤,١
رصيد المالية العامة لدى الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي)	٧,٤	١٢,٠	١٣,٠	١,٣-	٢,٦	٦,١	٦,٩	٥,٢
الجزائر	٧,٦	٤,٤	٧,٦	٦,٤-	٢,٤-	٣,٦-	٢,٩-	١,٢-
البحرين ^٢	١,٦	١,٩	٤,٩	٦,٦-	٦,٧-	٢,٣-	١,٠-	١,٧-
جمهورية إيران الإسلامية ^٣	٢,٧	٧,٤	٠,٧	١,٠	١,٦	٠,٢	٠,٣-	١,٠-
العراق	...	١٢,٤	١,٣-	٢٢,١-	٩,١-	٧,٤	٠,٢	٦,٨
الكويت ^٣	٢٨,٤	٣٩,٠	١٩,٨	٢٧,٢	٢٤,٢	٣١,٠	٣٤,٥	٣١,٨
ليبيا ^٣	١٥,١	٣٢,٤	٢٩,٤	١١,٧	٥,٠
عمان ^١	٩,١	١١,١	١٣,٨	٢,٢-	٤,١	٨,٢	١١,٥	٨,٢
قطر	٨,٧	١٠,٩	١٠,٠	١٥,٣	٢,٩	٨,٠	٩,٠	٨,١
المملكة العربية السعودية	١٠,١	١٥,٨	٣٤,٤	٤,٦-	٦,٦	١٥,٢	١٦,٦	١٠,١
السودان ^١	١,٢-	٥,٥-	١,٦-	٤,٨-	٣,٤-	٢,٩-	٣,٩-	٣,٤-
الإمارات العربية المتحدة ^٤	٧,٣	١٦,٠	١٦,٨	١٢,٣-	٢,١-	٢,٩	٧,٧	٧,٠
اليمن	٠,٢	٧,٢-	٤,٥-	١٠,٢-	٤,٠-	٤,٤-	٥,٠-	٥,٦-

١٦,٠	١٨,٢	١٦,٩	١٠,٦	٤,٣	١٩,٠	١٨,٠	١٣,٢	رصيد الحساب الجاري
								(% من إجمالي الناتج المحلي)
٧,٩	١٠,٠	١٠,٣	٧,٥	٠,٣	٢٠,١	٢٢,٨	١٥,٢	الجزائر
٩,٥	٧,١	٤,٢	٣,٤	٢,٩	١٠,٢	١٥,٧	٦,٣	البحرين
٥,١	٦,٦	١٠,٧	٦,٠	٢,٦	٦,٥	١٠,٦	٥,٥	جمهورية إيران الإسلامية
١٠,٨	٩,١	٧,٩	١,٨-	١٣,٨-	١٩,٢	١٢,٥	...	العراق
٤١,٩	٤٦,٢	٤١,٨	٢٩,٦	٢٤,٤	٤٠,٩	٣٦,٨	٢٨,٨	الكويت
٢٣,٦	١٥,٤	٤,٤	٢٠,٩	١٤,٩	٣٨,٠	٤٣,٥	٢٤,٢	ليبيا
٨,٣	١٢,٩	١٣,٢	٨,٨	١,٣-	٨,٣	٥,٩	١٠,٣	عمان
٢٩,٠	٣١,٥	٢٨,٤	٢٦,٣	١٠,٢	٢٨,٧	٢٥,٤	٢٥,٠	قطر
٢٢,٧	٢٧,٩	٢٤,٤	١٤,٨	٥,٦	٢٧,٨	٢٤,٣	١٥,٦	المملكة العربية السعودية
٤,٠-	٤,٦-	٢,١	٠,٧	٧,٩-	٤,٧-	٤,٤-	٣,٦-	السودان ^١
١٠,٤	١٠,٣	٩,٢	٣,١	٣,٤	٧,٩	٦,٩	٩,٨	الإمارات العربية المتحدة
٣,٩-	١,٠-	٣,٥-	٣,٧-	١٠,٢-	٤,٦-	٧,٠-	٤,٧	اليمن

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ بيانات ٢٠١١ و ٢٠١٣ لا تتضمن جنوب السودان.

^٢ الحكومة المركزية.

^٣ بيانات ٢٠١١ و ٢٠١٣ لا تتضمن ليبيا نظرا لأجراء عدم اليقين المحيطة بأوضاعها السياسية.

^٤ الحسابات الموحدة للحكومة الاتحادية وتقديرات إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة.